الأمم المتحدة

A/77/79

الجمعية العامة

Distr.: General
12 May 2022
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والسبعون

البند 117 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشـــواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شـــفوية مؤرخة 27 نيســـان/أبريل 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لشـيلي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة وتتشـرف بأن تشـير إلى ترشـيح شـيلي لعضـوية مجلس حقوق الإنسـان للفترة 2023-2025، في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2022، في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشـرف البعثة الدائمة لشـيلي لدى الأمم المتحدة أيضـا بأن تحيل تعهداتها والتزاماتها الطوعية، التي تعيد من خلالها تأكيد التزامنا بمواصـــلة تعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسـان وتشـجيع الحوار مع جميع الجهات الفاعلة المشـاركة في النظام العالمي، دون اسـتثناءات، لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لشـــيلي لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 117 (ج) من القائمة الأولية.

* A/77/50.

080622 310522 22-07146 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 27 نيسان/أبريل 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

ترشيح شيلي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

الالتزامات الطوعية

1 - وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60، يسرّ شيلي أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، في الانتخابات التي ستُعقد خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

2 - ومنذ إنشاء المجلس، انضمت شيلي إلى عضويته في ثلاث دورات وهي: 2009-2011 و 2012-2014 و 2018-2020، حيث عملت على تعزيز حوار بناء يستند إلى الالتزامات الدولية المستمدة من صكوك حقوق الإنسان، وحرصت على دعم العمل المستقل والتقني الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

3 - وشجعت شيلي كذلك بهمّة ترشيد المبادرات والاستخدام الفعال لموارد مجلس حقوق الإنسان، وذلك بسبل منها تشجيع جدولة المبادرات التي تشارك فيها على أساس كل سنتين أو ثلاث سنوات. وتتعهد شيلي بمواصلة النهوض بفعالية المجلس وتشجيع الحوار مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النظام العالمي، دون أي استثناءات، من أجل الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاستعراض الدوري الشامل

4 - تقدر شيلي ما تمثله هذه الآلية من قيم العالمية والمساواة في المعاملة والحوار والتعاون، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 251/60.

5 - وفي هذا السياق، يشارك بلدنا في الاستعراض الدوري الشامل للدول الأخرى باعتماد نهج بناء، قوامه الاعتراف بالتقدم المحرز وبالتحديات الماثلة وتقديم توصيات عملية تستند إلى معلومات موضوعية وموثوقة.

6 - وتعتبر شيلي الاستعراض الدوري الشامل أداة فريدة لاستعراض الأقران بغية تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وتداخلها وعدم قابليتها للتجزئة. كما تسلط الضوء على الدور الذي يؤديه الاستعراض الدوري الشامل بوصفه دليلا لتوجيه الدول في سياق الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

7 - ومن بين الأولويات التي حددتها شيلي التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ومكافحة التمييز والعنف القائمين على أساس الميل الجنسيين والهوية والتعبير الجنسانيين والخصائص الجنسانية، ومنع التعذيب وتوفير الحماية منه، وإلغاء عقوبة الإعدام أو وقفها الاختياري، وحقوق النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة دون ترك أي شخص خلف الركب، فضلا عن حماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

8 - وقد أجري الاستعراض الدوري الشامل الثالث لشيلي في كانون الثاني/يناير 2019 خلال الدورة الثانية والثلاثين للآلية، حيث كان بلدنا ممثَّلا من جانب وفد وطني يتألف من فروع الدولة الثلاثة. وقبلت شيلي 211 توصية، أي نسبة 79 في المائة من مجموع التوصيات التي تلقتها.

الإجراءات الخاصة

9 - توجه شيلي دعوة مفتوحة ودائمة للإجراءات الخاصة وتنتهج سياسة التعاون الكامل مع الجهات المكلفة بها.

10 - وشيلي جزء من مجموعة أصدقاء الإجراءات الخاصة وتعتبرها آلية مركزية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإسهاما مهما في التطوير التدريجي لهذه الحقوق.

11 - وتؤيد شيلي الإجراءات الخاصة بدعمها للقرارات التي تجدد ولاية كل منها وتعيد تأكيد تمتعها بالتسيير الذاتي والاستقلالية.

12 - وتعمل شيلي بشكل منهجي على الاستجابة للطلبات العديدة التي تتلقاها من الإجراءات الخاصة كل عام التماسا للمعلومات.

13 - وتجدد شيلي الدعوة المفتوحة والدائمة الموجهة إلى الإجراءات الخاصة وتتعهد، بالقدر الذي تسمح به ظروف الصحة العامة، بتلقي المزيد من زيارات الجهات المكلفة بها.

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

14 - تقوم السياسة الخارجية لشيلي على مبادئ من بينها احترام القانون الدولي، ونفاذ المعاهدات واحترامها، وتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

15 - وشيلي دولة طرف في الصكوك العالمية التالية:

(أ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

'1' البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

'2' البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛

(ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

'1' البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(هـ) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

'1' البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(و) اتفاقية حقوق الطفل

'1' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛

'2' البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛

'3' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛

(ز) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

(ح) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(ط) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

'1' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

16 - وفي هذا السياق، تولي شيلي قيمة محورية للاستعراض الدوري للهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولتنفيذ التوصيات المقدمة.

17 - وتحافظ شيلي على مستوى جيد من الامتثال فيما يتعلق بتقديم التقارير الدورية والمشاركة في الحوارات البنّاءة مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

18 - وفي عام 2021، قدمت شيلي تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع إلى لجنة حقوق الطفل وتقريرها السابع إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وقدمت أيضا تقريرها الثاني إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتقريريها الثاني والعشرين والثالث والعشرين إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

19 - وقد تعاونت شيلي تعاونا كاملا في إجراءات البلاغات الفردية المنشأة بموجب البروتوكولين الاختياريين.

20 - ودعمت شيلي بنشاط عملية تعزيز وتحسين الأداء الفعال لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تمشيا مع قرار الجمعية العامة 268/68، حيث تثمّن الحوار بين الدول والمجتمع المدني كي لا تتحول عمليات الاستعراض إلى عبء مفرط على كاهل الدول، ولا سيما منها الدول الصغيرة الأقل نموا.

21 - وستواصل شيلي الوفاء بالتزاماتها تجاه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وستواصل دعم عمل هذه الهيئات واستقلاليتها.

المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان

22 - شيلي عضو في المجموعة الأساسية (core group) المعنية بالحيز المتاح للمجتمع المدني في إطار مجلس حقوق الإنسان، والتي تجسدت آخر مبادراتها في القرار المعنون "الحيز المتاح للمجتمع المدني: كوفيد-19: الطريق إلى الانتعاش والدور الأساسي للمجتمع المدني" (قرار مجلس حقوق الإنسان 3/47)، وهو ما يدل على الأهمية التي توليها شيلي لمشاركة المجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

23 - وبالإضافة إلى ذلك، تشارك شيلي باستمرار في تقديم القرارات المتعلقة بولاية المقرر(ة) الخاص(ة) المعني(ة) بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان 16/43) وبشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان 17/48).

24 - وشيلي مقتنعة بأن الحوار المستمر مع المجتمع المدني يفضي إلى فهم أفضل للواقع الذي يؤثر على الأشخاص الذين عانوا تاريخيا من سوء المعاملة والتمييز، من قبيل النساء والفتيات وأفراد الشعوب الأصلية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمنحدرين من أصل أفريقي، من بين آخرين، ويسهم في الارتقاء بفعالية مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

25 - ويؤدي المجتمع المدني وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان دورا محوريا في جهود الوقاية والإنذار المبكر دعما لعمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ولذلك تؤيد شيلي مشاركتهم النشطة في مناقشات المجلس.

26 - وبغية إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، ستواصل شيلي تعزيز حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق المظاهرات.

حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

27 - إن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة هي إحدى أولويات السياسة الخارجية لشيلي في مجال حقوق الإنسان، ولذلك فقد دأب بلدنا على تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. والواقع أنه عقب إنشاء مجلس حقوق الإنسان، بادرت شيلي في عام 2007 بتقديم قرار مجلس حقوق الإنسان 30/6 بشأن إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

28 - وفي عام 2020، شاركت شيلي في تقديم القرارات التالية في مجلس حقوق الإنسان: القرار 16/44 بشأن القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والقرار 17/44 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقرار 28/45 بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، والقرار 29/45 بشأن تعزيز وحماية واحترام تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً في الحالات الإنسانية. وفي عام 2021، شاركت شيلي في تقديم القرارين 5/47 بشأن تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم و 15/47 بشأن التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات: منع جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات ذوات الإعاقة والتصدي لها.

29 - وشيلي عضو في مجموعة أصدقاء القرار 1325 (2000) وتعمل من خلال عملية مشتركة بين الوزارات لتقييم خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ ذلك القرار وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، بغية الشروع في وضع خطة العمل الوطنية الثالثة.

30 - وفي عام 2020، انضم بلدنا إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات التي أُنشئت استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إحلال السلام داخل البيوت.

31 - وفي عام 2021، شاركت شيلي في التأسيس الرسمي لمجموعة أصدقاء المساواة بين الجنسين التي تهدف إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات من خلال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

32 - وفي عام 2020، استضاف بلدنا المؤتمر الإقليمي الرابع عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وانتُخب رئيسا للمؤتمر الذي كان موضوعه الرئيسي هو "استقلالية المرأة في ظل السيناريوهات الاقتصادية المتغيرة". وقد أسفر هذا المؤتمر عن اعتماد التزام سانتياغو، وهو وثيقة تكرس تعزيز وحماية حقوق المرأة.

33 - وفي إطار حلقة النقاش السنوية المعنية بحقوق المرأة في الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، تولت شيلي، بالاشتراك مع أمانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنسيق أعمال حلقة النقاش المعنية بموضوع "التمكين الاقتصادي للمرأة في صميم جهود التعافي بعد الجائحة"، التي تناولت طرقا ملموسة لضمان إسهام خطط التعافي الاجتماعي والاقتصادي على المديين المتوسط والطويل من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تعزيز المساواة بين الجنسين.

34 - وشيلي مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن حل أي مسألة وطنية أو دولية بدون منظور جنساني قوي، ولهذا السبب سيعمل بلدنا على تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد وتنفيذ سياسة خارجية نسوية، تهدف إلى مواصلة جهود التعميم والترسيخ المؤسسي لكل من نهج حقوق الإنسان والمنظور الجنساني ومسألة التقاطعية.

المبادرات الدولية

35 - تتشرّف شيلي بأن تكون طرفا في مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تشجع التصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب بحلول عام 2024، إلى جانب إندونيسيا والدانمرك وغانا وفيجي والمغرب، وكلها بلدان تحتل موقعا استراتيجيا في مناطق مختلفة من العالم. ومبدأ المبادرة هو مبدأ المساعدة المتبادلة بين الدول وتعمل على أساس عدم وجود دولة لديها سجل مثالي في مجال تنفيذ الاتفاقية، حيث تقدم المبادرة الدعم التقني للدول من أجل التصديق على الاتفاقية وتنفيذها بأكبر قدر ممكن من النجاح.

36 - وقد أسهمت شيلي في تحقيق هذه الغاية بإصدار توصيات في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ودعم بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان من خلال تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية وتبادل الممارسات الجيدة.

37 - وتتشرف شيلي بأن تكون جزءا من تحالف المساواة في الحقوق، وهو هيئة حكومية دولية تضم 42 دولة عضوا وتهدف إلى حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

38 - وانطلاقا من العزم الراسخ على المساهمة في تحقيق أهداف تحالف المساواة في الحقوق، فإن شيلي هي أيضا عضو في المجموعات الأساسية (core groups) المعنية بقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الأمم المتحدة، ومجموعة أصدقاء ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، والصندوق العالمي للمساواة، وهي إحدى الدول القليلة التي تُصدر توصيات بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان

39 - شهدت مؤسسات حقوق الإنسان في شيلي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، تمشيا مع الوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهد بها بلدنا.

40 - والمعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي مؤسسة مستقلة من مؤسسات القانون العام أنشئت بموجب القانون رقم 20.405 بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يعيشون في شيلي، المنصوص عليها في القواعد الدستورية والقانونية؛ وفي المعاهدات الدولية السارية التي وقّعتها شيلي وصدّقت عليها، وكذلك تلك المنبثقة عن المبادئ العامة للقانون، التي يعترف بها المجتمع الدولي.

41 - ولا يخضع المعهد الوطني لحقوق الإنسان لسلطة الجهاز التنفيذي (رئيس(ة) الجمهورية) أو التشريعي (الكونغرس الوطني) أو القضائي (محاكم العدل)، ورغم تمويله من الأموال العامة، فإنه يتمتع بالاستقلال من حيث التسيير واتخاذ القرارات، ويمتثل امتثالا تاما للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) كهيئة تنسيقية.

42 - وقدمت شيلي أول خطة عمل وطنية لها بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية في عام 2017 وتعكف على إصدار نسخة ثانية من هذه الوثيقة، سعيا لإدراج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الواقع الوطني. وتتوخى الخطة توضيح مفهوم حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، كما تشكل منبرا لتحديد الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على الأنشطة التي تقوم بها الشركات وللوقاية من تلك الآثار ومعالجتها والتخفيف من حدتها وإصلاح ما تتسبب فيه من أضرار.

43 - وفي عام 2018، أنشأت شيلي وكالة وزارة شؤون الطفولة المكلفة باقتراح السياسات الوطنية المتعلقة بالطفولة، من خلال وضع خطط وبرامج في مجال حقوق الطفل؛ ومكتب أمين المظالم المعني بالأطفال، وهو مؤسسة عامة مستقلة تهدف إلى تعميم حقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها وحمايتها.

44 - وبالإضافة إلى ذلك، تعمل وكالة وزارة حقوق الإنسان في شيلي على وضع الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان التي تقوم على ثلاثة محاور هي: مبدأ المساواة وعدم التمييز، والحقوق العالمية، وتعزيز الحقوق. وتتضمن ما مجموعه 181 إجراء التزمت باتخاذها مؤسسات حكومية، بما في ذلك ثلاث هيئات مستقلة، وسيتم تنفيذها في الفترة الممتدة من عام 2022 إلى عام 2025.

45 - ومشاركة المواطنين هي إحدى الركائز الرئيسية التي تقوم عليها عملية وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام 2021، أجرت وكالة وزارة حقوق الإنسان استطلاعا لآراء المواطنين، مع مراعاة الحيز غير المسبوق المتاح لجمع آراء الأطفال والمراهقين، إضافة إلى الأشخاص المحرومين من حريتهم.

46 - وتمشيا مع الجهود المستمرة التي تبذلها شيلي للقضاء على التعذيب، بدأت الآلية الوطنية لمنع التعذيب أعمالها في بلدنا في عام 2019، امتثالا للالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

47 - وتتعهد شيلي بمواصلة تعزيز المؤسسات المستقلة لحماية حقوق الإنسان، من قبيل المعهد الوطني لحقوق الإنسان، والآلية الوطنية لمنع التعذيب، ومكتب أمين المظالم المعني بالأطفال، وبالنظر في اعتماد آليات جديدة من هذا النوع.

48 - وفي عام 2020، صدّقت شيلي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وفي عام 2021، صدقت على بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29) لمنظمة العمل الدولية، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور).

49 - وتتعهد شيلي بإحراز تقدم في التصديق على صكوك حقوق الإنسان التي لم تصدّق عليها بعد، من قبيل البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو).

50 - وإن التحديات الجسيمة التي تواجه البشرية مثل تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 وعدم المساواة كلها قضايا يجب معالجتها من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. وتعمل شيلي على ضمان وضع سياساتها العامة المتعلقة بتغير المناخ والتعافي بعد الجائحة مع الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان، يراعي آراء المواطنين.

51 - وسيجري تعزيز التدابير التصحيحية من أجل تحقيق الإدماج الكامل وعدم التمييز ضد الأشخاص والفئات المستبعدة تاريخيا في شيلي من قبيل الشعوب الأصلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفيما يتعلق بهذه الفئة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى اعتماد القانون 21.120 الذي يعترف بالهوية الجنسانية ويحميها (2018) والقانون 21.400 الذي يقر المساواة في الزواج (2021).

52 - وقد صاغت شيلي أول قانون يتعلق بالهجرة في ظل نظام ديمقراطي، من خلال مناقشة برلمانية استمرت أكثر من ثلاث سنوات. ودخل القانون رقم 21.325 حيز النفاذ بنشر لوائحه، في 12 شباط/فبراير 2022. ويستمد هذا القانون أسسه من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث ينص على بنود محددة لتفسير النص الشارع وفقا للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن الإشارة الصريحة إلى مبدأ *تغليب مصلحة الشخص*، ومصالح الطفل الفضلى، وحماية الأسرة.

53 - وأخيرا، وارتباطا بما سبق، وفي سياق أزمة التنقل البشري التي تشهدها القارة في شكل التدفقات الهائلة للأشخاص، تتعهد شيلي بالتقيد بمبادئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والانضمام إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

التحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان

54 - دأبت دولة شيلي منذ استعادة الديمقراطية في عام 1990 على السعي لبناء مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وما فتئت تعلن التزامها بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعهد بلدنا بمواصلة بذل جهوده المؤسسية من أجل استجلاء الحقيقة وتحقيق العدالة وضمان الجبر الكامل عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان الحكم الديكتاتوري في الفترة من 1973 إلى 1989، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار هذه الأحداث في المستقبل.

55 - وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 2019 ، اندلعت في شيلي احتجاجات شعبية ضخمة ومطولة لم يسبق لها مثيل منذ العودة إلى النظام الديمقراطي في عام 1990. وشهد البلد اضطرابات شعبية حقيقية ناجمة عن مشاعر السخط العام في صفوف المواطنين، فضلا عن إعادة طرح مطالب الفئات التي تعرضت

للتمييز عبر التاريخ. وأدى تزايد أوجه عدم المساواة ومظاهر الظلم الناجمة عن ارتفاع أسعار وسائل النقل العام إلى إطلاق العنان لموجة من الاحتجاجات واضطرابات أخرى في النظام العام. وفي مواجهة ذلك، كان ردّ الدولة هو إعلان حالة طوارئ دستورية، تخلّلتها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتُكبت ضد الأشخاص الذين شاركوا في الاحتجاجات، وهي انتهاكات يجري التحقيق فيها حاليا من قبل نظام العدالة الجنائية.

56 - وفي ظل هذه الخلفية، وجه بلدنا دعوة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لزيارة شيلي. وقدمت كلتا الهيئتين توصيات إلى الدولة يجري النظر فيها على النحو الواجب.

57 - وإلى جانب توفير حل مؤسسي وديمقراطي لهذه الأزمة من خلال عملية دستورية، التزمت شيلي بتعزيز التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال تلك الاحتجاجات الشعبية وباعتماد تدابير قانونية وسياسية لجبر الضرر الذي لحق بجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات.

58 - وكجزء من الدروس المستفادة من أزمة عام 2019، اتخذت شيلي خطوات ملموسة لتلبية الحاجة إلى وجود نظام قائم بذاته للدفاع الجنائي العام، يتمتع بالاستقلالية الواجبة عن السلطة التنفيذية، حيث طرحت خلال عام 2021 مشروع قانون، يجري النظر فيه بغية إقراره ويرمي إلى تعزيز حق المحتجزين والمتهمين والمدانين في الوصول إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب محامي الدفاع الجنائي العام في تنفيذ برنامج دفاعي في وحدات الشرطة، من أجل الوفاء بالتزام الدولة بتمكين الشخص المحتجز من الاتصال بمحام منذ اللحظات الأولى من الاحتجاز، والعمل في الوقت نفسه على منع ممارسات التعذيب وسوء المعاملة.

59 - وستظل شيلي ملتزمة بالتعاون والتآزر مع جميع آليات حقوق الإنسان لتعزيز سيادة القانون، وضمان العدالة واستجلاء الحقيقة وجبر الضرر الذي لحق بضحايا الاحتجاجات الشعبية. وسيجري العمل على إنشاء مؤسسة أكثر قوة من أجل تعزيز آليات منع انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل مع المؤسسات المسؤولة عن النظام العام لضمان أخذها بنهج حقوق الإنسان في ممارسة مهامها.

العملية الدستورية في شيلي

60 - مثلما ذُكر أعلاه، تشهد شيلي حاليا عملية دستورية تستمد شرعيتها من استفتاء صوّت فيه 79 في المائة من السكان تأييدا لصياغة دستور جديد من خلال إنشاء لجنة دستورية يتم تشكيلها على أساس المساواة بين الجنسين مع تخصيص مقاعد لممثلي الشعوب الأصلية، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مشاركة أشخاص مستقلين من المجتمع المدني.

61 - وسيحترم نص الدستور الجديد (الذي سيخضع لاستفتاء شعبي) الطابع الجمهوري لدولة شيلي، ونظامها الديمقراطي، والأحكام القضائية النهائية والقابلة للإنفاذ، والمعاهدات الدولية التي صدّقت عليها شيلي وأصبحت سارية المفعول، حتى تواصل شيلي الامتثال لالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان.